

العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية

د. محمد معن ديوب* د. رولا إسماعيل** حسين حسن***

(الإيداع: 9 كانون الثاني 2019 ، القبول: 13 آب 2020)

الملخص:

خضعت العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لسنوات من البحوث المكثفة، ومن الناحية النظرية هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهذه العلاقة باتجاهين، وفي هذا المجال هناك فرضيتان: الأولى "فرضية الاستثمار يقود النمو" ووفقاً لهذه الفرضية يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أن تحفز الاستثمار في البلدان المضيفة، أما الفرضية الثانية "فرضية حجم السوق" فإنها تشير إلى أن النمو السريع للنتائج المحلي الإجمالي يخلق فرصاً استثمارية جديدة في البلد المضيف مما يسبب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ظهرت فرضية تسمى "فرضية الحياد" وهي تتضمن عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وقد تم استخدام اختبار *Toda – Yamamoto* للتحقق من وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990 حتى 2010، وتظهر نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، العلاقة السببية)

* أستاذ- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

Causal Interactions between FDI, and Economic Growth in Syria

Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub*

Dr. Roula Ismail**

Hussein Hasan***

(Received: 9 December 2019, Accepted: 13 August 2020)

Abstract:

The correlation between the FDI inflow into host countries and economic development has been subject to rigorous research for years. In theory, the causal relation between FDI and GDP growth can run in either direction. On the one hand, according to the “FDI-led growth hypothesis”, FDI inflows can stimulate growth for the host countries. On the other hand, according to the “market size hypothesis”, a rapid GDP growth creating new investment opportunities in the host country can also cause larger inflows of FDI. It is also possible that a causal relationship between FDI and economic growth does not exist, supporting the so-called “neutrality hypothesis”.

The aim of this study is to explore the causality relationship between Foreign Direct Investment and economic growth in Syria. Toda–Yamamoto analysis was used in order to test the hypotheses about the presence of causality between Foreign Direct Investment and Economic Growth. The study, which used the Annual data covering the period between 1990 and 2010, showed that FDI inflows does not, Granger cause economic growth in the long run in Syria and economic growth does not, Granger cause FDI inflows in the long run.

Key words: (economic growth, Foreign direct investment, causality relationship).

*Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia , Syria

** Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University , Lattakia, Syria

***PHD Student , Department of Economic and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia,

1- مقدمة:

أدت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في البلدان النامية -وذلك اعتبارًا من التسعينيات- إلى ظهور بعض الأفكار التي تركز على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي¹ ونتيجة لذلك، أدت العلاقة المعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى عدد كبير من الدراسات التجريبية في البلدان المتقدمة والنامية. وعند دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يمكن ملاحظة أن هناك أفكارًا مختلفة تتعلق بهذه العلاقة السببية. فوفقًا للنموذج الكلاسيكي في النمو، تتسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادات مؤقتة ومتوسطة الأجل في النمو الاقتصادي في البلدان التي يتم فيها الاستثمار وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار وكفاءته. ومن ناحية أخرى، تركز نظريات النمو المحلي الجديدة على النمو طويل الأجل كدالة في العمليات التكنولوجية. وبالتالي؛ يزعمون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها زيادة معدل النمو باستمرار من خلال نقل التكنولوجيا والآثار غير المباشرة التي تخلقها، وقد أدى هذا الاختلاف في نتائج الدراسات التجريبية وعدم وجود اتجاه واحد للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلى ظهور فرضيتين، حيث تنص الفرضية الأولى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي، في حين نصت الفرضية الثانية على أن النمو الاقتصادي هو المؤثر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بهاتين الفرضيتين فقد ظهرت عدة نتائج، فبعض الدراسات بينت عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حين وجدت بعضها أثر سلبي أما معظم الدراسات وجدت أثر إيجابي، أما عن الفرضية الثانية وهي أن النمو الاقتصادي هو المؤثر في تدفقات الاستثمار، فقد تنوعت النتائج أيضًا فبعض الدراسات وجدت أن النمو الاقتصادي المرتفع يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حين وجدت دراسات أخرى أن النمو المنخفض يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك دراسات لاحظت عدم وجود علاقة بين معدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الأمر يتطلب التحقق من حالة كل بلد على حدة عن طريق الدراسات التجريبية.

2- الدراسات السابقة

تقدم الأدبيات النظرية آراء متضاربة بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. وقد امتد هذا الأمر إلى نطاق البحث التجريبي وانعكس في نتائج متباينة وفيما يلي عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

الدراسات العربية:

دراسة (جباري، 2015): التي درست أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 حتى 2013، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة (الحداد وجباري، 2013): التي هدفت إلى دراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، حيث تضمنت عينة الدراسة كل من تونس وليبيا ومصر وذلك خلال الفترة الزمنية من 1986 حتى 2008. وقد توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثرت إيجابًا على النمو الاقتصادي في كل من تونس وليبيا، أما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر فقد كان سلبيًا.

¹ منذ منتصف عام 1980، نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أسرع في جميع أنحاء العالم. ووفقًا للأونكتاد (1995)، تلقت البلدان النامية 19 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1982-1986 و84 مليار دولار في عام 1994 وحده مما يظهر التطور الواضح في حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dinh et al, 2019): أجرى الباحث هذه الدراسة على 30 دولة نامية خلال الفترة من 2000 حتى 2014، وقد وجد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلبى في الأجل القصير لكن هناك أثر إيجابي على المدى الطويل.

دراسة (Mamingi and Martin, 2018): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 34 دولة من منظمة دول شرق الكاريبي OECS خلال الفترة من 1988 حتى 2013، ووجدت أثر ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

دراسة (Simionescu, 2016): بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ضمن الفترة من 2008 إلى 2014، وقد وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في معظم دول الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل هناك دول لم يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على النمو الاقتصادي، وهناك دول أخرى لم يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع فيها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Abbes et al, 2015): درست العلاقة السببية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عدة دول باستخدام بيانات بانل ل 65 دولة ووجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.

دراسة (Bilgic, 2007): والتي درست العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة من 1992 حتى 2006 باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية، وأشارة الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، وكذلك عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فسرت نتائجها بأن البلاد شهدت خلال فترة الدراسة أداء غير مستقر للنمو الاقتصادي، وتدفقات منخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي منذ سبعينات القرن العشرين، مما أثر على العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Hermes and Lensink, 2003) التي شملت 67 دولة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي ل 37 دولة ذات نظام مالي متطور، في حين لم يؤثر إيجاباً في النمو في البلدان ذات النظام المالي الضعيف، ويؤكد الباحثان أن تطوير النظام المالي هو شرط مسبق وهام للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي.

ما يمكن ملاحظته أنه وعلى الرغم من دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على نطاق واسع، إلا أنه لا يوجد توافق في النتائج حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وقد يكون سبب التباين في النتائج ناشئ عن الظروف المحلية المتعلقة بكل بلد، وهذا ما أكد عليه (Moura and Forte, 2013) عندما قاموا بإجراء مراجعة لعدد كبير من الدراسات حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد أشار الباحثان استناداً لمراجعتهم لدراسات عديدة أنه لا يمكن تأكيد وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على المدى القصير أو على المدى الطويل، كما أن الأمر لا يتعلق بمستوى التنمية المتحقق في البلد، حيث أشاروا ضمن مراجعتهم أن أثر الاستثمار على النمو كان سلبياً في بعض الدول المتقدمة، وبالتالي فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد المضيف، كما يتوقف على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في البلد المضيف، كما يشير بحث صادر عن IEMS (Institute for Emerging

(Market Studies) عام 2013 وذلك في إطار تحليليه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من بين الدول المدروسة سورية) إلى أنه من غير المرجح حالياً أن تستفاد الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى مستوى قدرتها الاستيعابية المتمثلة بالفجوة التكنولوجية، ومستوى تعليم القوى الماهرة، والتطور المالي، والجودة المؤسسية، وفي دراسة (Hong, 2014) التي هدفت إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1994-2010، وذلك باستخدام بيانات بانل ل 254 مدينة في الصين. وجدت أن وفورات الحجم ورأس المال البشري ومستوى البنية التحتية ومستويات الأجور والاختلافات الإقليمية تتفاعل بنشاط مع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزز النمو الاقتصادي في الصين.

استناداً للمراجعة السابقة يلاحظ، عدم القدرة على تحديد الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما أن هذا التأثير يعتمد على عدة عوامل في البلد المضيف، والتي تشكل مجملها ما يطلق عليه بالمناخ الاستثماري، وهو المسؤول عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وطبيعة التأثير على الاقتصاد الوطني.

3- مشكلة البحث

يلاحظ من الدراسات السابقة عدم وجود اتفاق حول طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وهذا يتطلب دراسة حالة كل بلد على حدة، كما أن هذا الأثر قد يختلف من فترة زمنية لأخرى تبعاً للمرحلة التنموية التي يمر بها البلد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبعاً للقطاعات التي توجهت لها الاستثمارات المتدفقة، وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فإنه وبعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 فقد شهدت البلاد تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما شهدت هذه الفترة أيضاً معدل نمو اقتصادي جيد (6% وسطياً خلال فترة الدراسة) وهذا يخلق جملة من التساؤلات فيما إذا أثرت هذه التدفقات على النمو الاقتصادي أو أن النمو الاقتصادي قد أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

4- أهمية البحث

تعتبر الإجابة على الأسئلة المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية ذات أهمية كبيرة وخاصة في ظل المرحلة التي تمر بها سورية وهي مرحلة التعافي من الحرب، حيث أن معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المرحلة السابقة للحرب يعد ذو أهمية كبيرة وذلك من أجل تقييم فيما إذا كانت السياسات المتبعة لجذب الاستثمار كافية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي تحديد فيما إذا كانت الاستثمارات المتدفقة ذات إثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك من أجل توضيح فيما إذا كان ينبغي الاستمرار في السياسات المتبعة لتعزيز تدفق الاستثمار وتعزيز الاستفادة منه في فترة ما بعد الحرب أم هناك حاجة لوضع نهج جديد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الاستفادة الأكبر من هذه التدفقات.

5- هدف البحث:

- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- بيان اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

6- منهجية البحث:

تعتمد الدراسة في استخلاص نتائجها على منهجين:

الأول: تحليلي لبيان طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتناول الفرضيات المطروحة في مجال العلاقة بين المتغيرين.

الثاني: قياسي وذلك عن طريق دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي *GR* والاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* خلال الفترة من عام 1991 حتى 2010¹ تم اقتصار الفترة الزمنية حتى عام 2010 بسبب عدم توفر بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 2010" وذلك باستخدام اختبار Toda – Yamamoto عن طريق استخدام برنامج *eviews 9.5*.

7- فرضيات البحث:

تستند الدراسة القياسية إلى فرضيتين رئيسيتين:

الأولى: النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

8- الإطار النظري للدراسة:

8-1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والمؤسسية. والأمر الأهم الذي يزيد من تعقيد هذه الظاهرة هو أن خطوط السببية بين النمو الاقتصادي والعوامل الاقتصادية المختلفة غالباً ما تكون ثنائية الاتجاه بطبيعتها. بالإضافة إلى أن العوامل المختلفة التي تم اقتراحها لتفسير النمو مترابطة مع بعضها البعض، وهذه المشاكل تعترض جميع الدراسات التي تحاول التحقق التجريبي فيما إذا كان هناك عامل معين أو مجموعة من العوامل تؤثر على النمو وإلى أي مدى يمتد تأثيرها. والأمر نفسه يصيب الدراسات التجريبية التي تحاول تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو. وفي هذا المجال ظهرت فرضيتين:

الأولى وهي أن النمو الاقتصادي مدفوع بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تفسير ذلك:

- يمكن أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على تكوين رأس المال لأنها مصدر للتمويل، ويعد التكوين الرأسمالي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى زيادة إنتاجية البلد المضيف وتعزيز ميزته النسبية. وبشكل خاص إذا كان نمو الإنتاجية متحيزاً للصادرات.

الثانية: وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوع بالنمو الاقتصادي، وهو ما عرف بفرضية حجم السوق:

ووفقاً لأنصار هذه الفرضية ترتبط تكاليف الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق حيث يعد النمو الاقتصادي مقياس وإشارة إلى الطلب في السوق المستهدف، كما أن قرارات الاستثمار تعتمد على الربحية المحتملة والمتوقعة للمشاريع، وهذا يؤدي إلى جذب الاستثمار إلى الاقتصاديات النامية.

لكن المشكلة التي تظهر عند تفسير نتائج الدراسات هي صعوبة تحديد اتجاه السببية. فعلى سبيل المثال، قد يكون السؤال النموذجي هو ما إذا كان اقتصاد ما ينمو بسرعة أكبر من اقتصاد آخر لأن مستوى تكوين رأس المال أعلى أم أن معدل تكوين رأس المال أعلى لأن الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع.

8-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بدور محوري في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم،

¹ مصدر البيانات البنك الدولي، والمكتب المركزي للإحصاء في سورية.

مما يعطي للتدفقات الرأسمالية الدولية أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصادات النامية، من أجل تحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية، كما يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء كمياً ونوعياً بمستوى الصادرات واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية الداعمة لحركة الاندماج مع باقي دول العالم (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، 2014: ص22)، كما يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة للدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. (مختار، 2013: ص 19-20)

من ناحية أخرى، هناك بعض الباحثين الذين لم يجدوا أثر جوهري للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في حين يرى (Blomstrom, 1986: 108) أن القطاعات المكسيكية التي تتمتع بدرجة أعلى من الملكية الأجنبية تظهر نمواً أسرع في الإنتاجية، فإن دراسة (VO and Batten, 2009: 1621-1622) تؤكد على مشكلة تحديد هوية التأثير، وضرورة الحذر من الارتباط الإيجابي الذي كثيراً ما يلاحظ بين الاستثمار الأجنبي المباشر والزيادات اللاحقة في النمو الاقتصادي، حيث أن هذه العلاقة قد لا تكون سببية.

كما تم تصنيف بعض الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات كما أنه كثيراً ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى - الشروط التقييدية-. وفيما يتعلق بالآثار على هيكل السوق المحلي، فإن الشركات متعددة الجنسيات MNC تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك يرجع إما لانفرادها بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في السوق المحلية، أو استحواذها على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة وهذا ما يكفل لها القيادة السعرية. وهذا ما يعرض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها (محمد، 2004: 133-135)

وفي محاولة لاختبار فرضية الاستثمار الأجنبي المباشر يقود النمو الاقتصادي "FDI-led growth hypothesis" قام (Herzer et al, 2008) باختبار هذه الفرضية في 28 دولة نامية، وقد وجدوا أنه لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في معظم الدول المدروسة، حيث وجدوا أثر إيجابي فقط في 4 دول، كما أن هناك دول أظهر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبى.

8-3 أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي كجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر

توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو الاقتصادي يمثل حافزاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (Al Nasser, 2010; Jimenez 2011; Kandil, 2011; Mohamed and Sidiropoulos, 2010) وهذا يعود إلى عدة أسباب، حيث يفضل المستثمرين الأجانب الأسواق الأسرع نمواً بسبب الارتباط الوثيق بين حجم السوق وفعالية تكلفة الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم والنطاق، كما يمكن للأسواق النامية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب

احتمال قيام سوق أكبر تمكن من تحقيق حجم إنتاج أكثر كفاءة من خلال تحقيق وفورات الحجم والنطاق، ووفقاً لذلك فإن المستثمرون ينظرون إلى النمو كمقياس وإشارة إلى الطلب في السوق.

يُلاحظ (Torrise, 1985: 33) أن قرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على الأرباح المحققة في الماضي بل تعتمد أيضاً على الربحية المحتملة والمتوقعة لمشروع استثماري محدد في موقع معين. حيث ينبغي أن تكون احتمالات نمو السوق مواتية لضمان التزام طويل الأجل من قبل المستثمر الأجنبي، ووفقاً لذلك فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يؤدي إلى مستوى أعلى من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى فرص أكبر لجني الأرباح، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يحفز الشركات الأجنبية على التخطيط لمشاريع أو منشآت جديدة في المستقبل. ويمكن القول أن الاقتصادات المتنامية توفر آفاقاً متزايدة للاستثمارات المربحة. وبشكل خاص عندما تستهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة السوق المحلي للبلد المتلقي بدلاً من التصدير.

الفرضية الثانية: النمو الاقتصادي كرادع للاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى الآثار السلبية للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، وجد كل من (Jensen, 2003) (Buchanan et al, 2012) أن أثر النمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاديات التي تنمو بمعدل أسرع من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ستشهد انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

أما التفسير الآخر هو أن الركود في الدولة المضيفة يمكن أن يجذب بعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة عمليات الاندماج والاستحواذ التي يمكن أن تزيد خلال فترة الركود، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة العمالة ورأس المال وبالتالي تحسين هيكل تكلفة الشركة. ويشير (Iamsiraroj and Doucouliagos, 2015: 6) إلى إمكانية نشوء علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان النمو الاقتصادي المنخفض يعني فرصاً أكبر للأرباح المستقبلية. على سبيل المثال، في حالة اقتصاد منخفض النمو وذو تكوين رأسمالي ضعيف نسبياً، ولكن لديه وفرة نسبية من العمالة والموارد الطبيعية الرخيصة. فإن هذا قد يؤدي إلى وجود فرصة للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الموارد غير المستغلة نسبياً. وفي مثل هذه الحالات، يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق ذات النمو المنخفض على أمل تحقيق فرص غير مستغلة للربح.

الفرضية الثالثة ليس هناك أثر للنمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الممكن ألا يكون حجم ونمو السوق من الاعتبارات المهمة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير وللإستثمار في الصناعات الاستخراجية. فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو التصدير فإن الدافع للإستثمار يكون مقروناً بالاستفادة من الفوارق في أسعار عوامل الإنتاج، مثل تكلفة العمالة وتكلفة النقل من البلدان المضيفة إلى بلدان أخرى في المنطقة. على سبيل المثال، في إفريقيا، يتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الغنية بالمعادن، حيث لا يمثل حجم السوق ومعدل النمو الدافع الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي في مثل هذه الحالات، لن يكون للنمو الاقتصادي أثر فعلي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتالي، فإن المسألة العملية هي ما إذا كان النمو الاقتصادي يجذب، أو يصد، أو ليس له أي تأثير في الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب التحقق من حالة كل بلد على حدة.

9- الدراسة العملية:

تعتمد الدراسة من أجل التحقق من العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على تطبيق اختبار Toda – Yamamoto وهو اختبار للسببية طويلة المدى، ويقوم هذا الأخير على مفهوم augmented VAR واختبار

Wald المعدل ويمكن اعتماد اختبار Toda- Yamamoto في ظل وجود سلاسل غير مستقرة كما أنه يعالج اختلاف درجات التكامل، بخلاف اختبار السببية لجرانجر الذي لا يصلح في ظل اختلاف درجات التكامل. أما الخطوات الخاصة بهذا الاختبار:

1. اختبارات الاستقرار لكل سلسلة وتحديد رتبة تكاملها، وأحد الاختبارات المستخدمة اختبار ADF .
 2. تحديد أعظم رتبة للاستقرار أو التكامل للسلاسل ولتكن $dmax$ حيث يتم اعتماد رتبة الاستقرار الأعلى.
 3. تقدير نموذج VAR .
 4. تحديد درجة التأخير المثلى ولتكن p في نموذج VAR المقدر في الخطوة 3 ويتم بناء على معايير المعلومات المعروفة اكايك و شوارز ..
 5. تقدير نموذج Augmented VAR والذي يستند على رتبة الاستقرار الأعلى $D-MAX$ ودرجة التأخير المثلى p .
- (Toda and Yamamoto, 1995)

9-1 اختبار الاستقرار:

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج GR ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتأكد من مدى سكونها، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام إحدى اختبارات الاستقرار، وفيما يلي سيتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller. (وفقاً ل: Elder and Kennedy, 2001) (138) يعتبر هذا الاستخدام هو الأكثر استخداماً بين جميع الدراسات القياسية وتتص الفرضية العدم على وجود جذر وحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة) في حين ينص الفرض البديل على أن السلسلة لا تحتوي جذر وحدة (السلسلة مستقرة). من الناحية الإحصائية يتم قبول أو رفض الفرض العدم من خلال مقارنة القيمة المحسوبة للاحتمال $Prob$ مع مستوى الدلالة المعتمد 5% وفي حال كانت $Prob$ أصغر من مستوى الدلالة يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل.

9-1-1 اختبار استقرارية متغير معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GR

Null Hypothesis: GR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.039050	0.0007		
Test critical values:				
1% level	-3.808546			
5% level	-3.020686			
10% level	-2.650413			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GR) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:41 Sample (adjusted): 1991 2010 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR(-1)	-1.169232	0.232034	-5.039050	0.0001
C	0.076282	0.018337	4.160057	0.0006
R-squared	0.585177	Mean dependent var	-0.000748	
Adjusted R-squared	0.562132	S.D. dependent var	0.068442	
S.E. of regression	0.045289	Akaike info criterion	-3.256860	
Sum squared resid	0.036920	Schwarz criterion	-3.157287	
Log likelihood	34.56860	Hannan-Quinn criter.	-3.237422	
F-statistic	25.39202	Durbin-Watson stat	2.028866	
Prob(F-statistic)	0.000085			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *eviews*

تم إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع وبدون اتجاه كون معاملة الاتجاه غير معنوية ووفقاً للنتائج الواردة في الجدول 1 نلاحظ أن $Prob^{***} = 0.0007$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل القاضي بأن معدل النمو مستقر في المستوى الأصلي.

9-1-2 اختبار استقراريته متغير الاستثمار الاجنبي المباشر:

الجدول رقم (2): اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.613802	0.2783		
Test critical values:				
1% level	-4.498307			
5% level	-3.658446			
10% level	-3.268973			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:42 Sample (adjusted): 1991 2010 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.567515	0.217122	-2.613802	0.0182
C	0.001236	0.003675	0.336165	0.7409
@TREND("1990")	0.000704	0.000397	1.770622	0.0946
R-squared	0.287200	Mean dependent var	0.000907	
Adjusted R-squared	0.203341	S.D. dependent var	0.008837	
S.E. of regression	0.007888	Akaike info criterion	-6.709532	
Sum squared resid	0.001058	Schwarz criterion	-6.560172	
Log likelihood	70.09532	Hannan-Quinn criter.	-6.680375	
F-statistic	3.424799	Durbin-Watson stat	1.993717	
Prob(F-statistic)	0.056264			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

تم إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه حيث أن مركبة الاتجاه العام معنوية ووفقاً للنتائج الواردة في الجدول 2 نلاحظ أن $Prob = 0.2783$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن السلسلة غير مستقرة في المستوى الأصلي وبالتالي يتم اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول.

9-1-3 اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول:

الجدول رقم (3): اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.548720	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.692358			
5% level	-1.960171			
10% level	-1.607051			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:44 Sample (adjusted): 1992 2010 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.469499	0.264836	-5.548720	0.0000
R-squared	0.628026	Mean dependent var	-0.001218	
Adjusted R-squared	0.628026	S.D. dependent var	0.013807	
S.E. of regression	0.008421	Akaike info criterion	-6.665042	
Sum squared resid	0.001276	Schwarz criterion	-6.615335	
Log likelihood	64.31790	Hannan-Quinn criter.	-6.656630	
Durbin-Watson stat	1.782354			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

تم اختبار استقرارية السلسلة عند الفرق الأول بدون قاطع وبدون اتجاه كون كل من معلمة القاطع والاتجاه غير معنوية، ويلاحظ من الجدول رقم 3 يلاحظ أن $Prob^{***} = 0.00$ وبالتالي يتم قبول الفرض البديل بأن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند الفرق الأول.

بعد أن تبين استقرار إحدى السلسلتين عند المستوى الأصلي $d(0)$ و الأخرى عند المستوى الأول $d(1)$ نذهب باتجاه التأكد من وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرين من خلال اختبار Toda-Yamamoto الذي يعالج اختلاف درجات التكامل.

2-9 اختبار درجة الإبطاء المثلى للسلسلتين:

الجدول رقم (4): اختبار درجة الإبطاء المثلى للمتغيرين

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: FDI GR						
Exogenous variables: C						
Date: 06/18/19 Time: 01:46						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	76.31800	NA*	3.17e-07	-9.289750	-9.193177*	-9.284805
1	81.69841	8.743168	2.69e-07*	-9.462301*	-9.172581	-9.447465*
2	83.86967	2.985485	3.50e-07	-9.233709	-8.750841	-9.208982
3	85.85816	2.237047	4.89e-07	-8.982270	-8.306255	-8.947652
4	88.12401	1.982616	7.19e-07	-8.765501	-7.896339	-8.720993
5	90.54133	1.510830	1.22e-06	-8.567667	-7.505357	-8.513268

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

نلاحظ من الجدول أن فترة الإبطاء المثلى في معظم الاختبارات (1)

3-9 اختبار **Augmented VAR** و اختبار **Wald**:

الجدول رقم (5): اختبار **Augmented VAR** و اختبار **Wald** المعدل:

VAR Granger Causality
/Block Exogeneity Wald Tests
 Date: 06/22/19 Time: 20: 50
 Sample: 1990 2010
 Included observations: 19

Dependent variable: FDI

Prob1.	<i>df</i>	<i>Chi – sq</i>	<i>Excluded</i>
0.8760	1	0.024337	<i>GR</i>
0.8760	1	0.024337	<i>All</i>

Dependent variable: GR

Prob2.	<i>df</i>	<i>Chi – sq</i>	<i>Excluded</i>
0.9827	1	0.000472	<i>FDI</i>
0.9827	1	0.000472	<i>All</i>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

نلاحظ أن $prob1 = 0.8760$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نخلص إلى أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل .
كما نلاحظ أن $prob2 = 0.9827$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الناتج المحلي في الأجل الطويل .

10-الاستنتاجات:

1. لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر .
2. النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوافق مع فرضية عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يدل على أن الاستثمار المتدفق إلى سورية لا يستهدف السوق المحلي، وقد يكون ذلك منطقياً في ظل انخفاض مستويات الدخل في سورية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي، وإذا ما وضع بالحسبان أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في سورية منذ صدور القانون رقم 10/ 1991 وحتى عام 2007 يبلغ 117 مشروعاً وبتكلفة 93.5 مليار لم يخلق سوى 14 ألف فرصة عمل (بوادجي و الجندي، 2010)، فإن النتيجة المتحصلة عليها تكون متوقعة، حيث أن مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل ضعيفة وبالنتيجة فإن مساهمته في النمو الاقتصادي ضعيفة أيضاً، وهذا يعود إلى أن الصناعات الاستخراجية والفنادق والمطاعم تشكل النسبة الأكبر لاهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

استناداً لمراجعة الدراسات السابقة يمكن القول أنه وعلى الرغم من الأسس النظرية والتجريبية والتي تشير إلى نتائج متعارضة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فإن بعض النماذج تشير إلى أن الاستثمار يعزز التنمية الاقتصادية في ظل سياسات وظروف اقتصادية معينة، أي أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل. وأحد هذه العوامل هي "القدرة الاستيعابية للبلد"، وهي التي تحدد قدرة الاقتصاد المضيف على الاستفادة من الآثار التكنولوجية من الدول الأكثر قدرة على التصنيع والقدرة على تجميع التكنولوجيا والمعرفة واستخدامها على أفضل وجه. وتعتبر البنية المؤسسية وجودتها العامل الرئيسي الذي يحدد "القدرة الاستيعابية"، ويؤكد (Maric and Shukarov, 2017: 376) أن البنية المؤسسية هي الكفيلة في تهيئة بيئة عمل مزدهرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن هذه البيئة هي التي توفر القواعد الرسمية (سياسات، إصلاح، حقوق ملكية، ..الخ) وغير الرسمية (الثقافة الاجتماعية) وآليات الإنفاذ لهذه القواعد، والتي تشكل وفقاً لهم قواعد اللعبة في السوق. وتأكيداً على نتائج (Maric and Shukarov, 2017) وفي ظل البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط (ومن بينها سورية) يشير (Abed, 2003)، إلى أن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشترك في تراث ثقافي ومؤسسي مشترك، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة - من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني والقوى العاملة، والنمو الاقتصادي البطيء، وضعف الروابط مع الاقتصاد العالمي-، حيث لم تتلقى المنطقة سوى ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة لدولة نامية ذات حجم معادل (ومعظمها يتركز في قطاعات محددة)، في حين أن استثمارات الحوافز المالية غير موجودة فعلياً لأن أسواق الأسهم غير متطورة، كما أن أقل من نصف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها وصول حقيقي إلى الأسواق المالية، ووفقاً لذلك يعزو (Abed, 2003) النمو الضعيف في المنطقة إلى خمسة عوامل هيكلية رئيسية: ضعف المؤسسات وهيمنة القطاع العام والأسواق المالية المتخلفة وأنظمة التجارة المقيدة للغاية وأنظمة سعر الصرف غير الملائمة. كما يضيف عامل رئيسي آخر وهو عدم قدرة المنطقة على الاستفادة من العولمة المتزايدة. فعلى الرغم من أن العولمة تتطوي على مخاطر، فإن الأبحاث تُظهر أن البلدان التي تجري إصلاحات سياسية ومؤسسية في

مجالات مثل التجارة والقطاع المالي والحوكمة تكون مجهزة بشكل أفضل للاستفادة من زيادة التجارة الدولية وتدفعات رأس المال. ويؤكد (Yousef, 2004: 98)، أن البيئة التنظيمية المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من ضمن الدول المدروسة سورية) لم تشجع الاستثمار الخاص مما أدى إلى أعاققت تطوير القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير، وخلق عقبات أمام دمج الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية.

11-التوصيات:

يلاحظ من النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن هذه النتائج تخص الفترة السابقة للحرب على سورية وما يهيم في هذا المجال هو إمكانية الاستفادة القصوى من الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب: يمكن للحكومات جذب الاستثمار حتى في المواقف الهشة والمتأثرة بالحروب، لكن لا يمكن القيام بذلك "كالمعتاد"، حيث يمكن أن تقدم احتياجات إعادة الإعمار فرصاً كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب. ومع ذلك، فإن الصعوبات المتعلقة بالتصورات أو المخاطر أو المخاوف الأمنية تعيق استغلال هذه الفرص. وبالتالي، يجب توجيه الجهود نحو الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون أو تخفيفها، وتشجيع وتيسير الاستثمار وفيما يلي بعض التوصيات التي قد تساعد في هذا المجال:

- لكي تكون الاستثمارات ناجحة ومرنة في مثل هذه البيئات، يحتاج المستثمرون إلى نهج كلي لإدارة المخاطر بالاستناد إلى كل من النهج القانونية والعلائقية. وهذا ما أكدته البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 2005 تحت شعار (مناخ استثمار أفضل للجميع)، والذي استند في استنتاجاته إلى مسوحات شملت 30 ألف شركة في 53 دولة، حيث أشار إلى أن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وتقشي الفساد وضعف تنفيذ العقود من أهم معوقات الاستثمار التي تؤثر على القرار الاستثماري في الدول النامية وهذا يتطلب من حكومات الدول تركيز الجهود على تبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمر، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من مؤشر سهولة أداء الأعمال، والذي يقدم مقارنات مختلفة بين الدول على المستوى العالمي، وذلك من خلال 10 مؤشرات فرعية تقدم صورة واضحة عن البيئة المؤسسية في الدول المختلفة، ويلاحظ من التقارير المختلفة أن ترتيب سورية على المستوى العالمي أخذ بالتراجع، ففي عام 2006 كان ترتيبها 121، ثم تراجع إلى 143 في عام 2010، وبسبب الأوضاع التي فرضتها الحرب تراجع أيضاً حيث تراجع إلى 165 في عام 2014 ثم إلى 174 في عام 2018 وذلك من أصل 190 دولة يغطيها التقرير.
 - تعزيز الإطار القانوني للاستثمار للحد من عدم اليقين وتخفيف المخاطر بالنسبة للمستثمرين وذلك من خلال سن قانون موحد للاستثمار يضمن أن تكون جميع المعاملات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب محكومة بهذا القانون، حيث أن وجود عناصر إشكالية في البيئة القانونية في البلد المضيف تمثل أحد المجالات المحتملة التي تثير قلق المستثمرين الأجانب وهي عناصر قد تؤثر سلباً على الأنشطة الاستثمارية وبالتالي تثبط الاستثمار في الدولة المضيفة. وهذا ما أكدته (Al Sewilem, 2012) عند تحليله للإطار القانوني في السعودية وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.
 - تمكين الاستثمارات في قطاع البنية التحتية، حيث أن البنية التحتية عالية الجودة تقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وبالتالي تساعد في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما أكد عليها (Hong, 2014) عند دراسته لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الصين.
- وجميع التدابير السابقة يجب أن تكون مضمنة في إطار شامل لتحسين الإدارة الاقتصادية، والإصلاحات المناخية الاستثمارية الضرورية لخلق بيئة ملائمة للأعمال، بما في ذلك تبسيط اللوائح، والحد من الروتين، ومكافحة الفساد.

12- المراجع:

12-1 المراجع العربية

- 1 أبو حمد، رضا، (2004). الاستثمار الأجنبي وأثاره: مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الأجنبي في العراق. *دراسات الكوفة*، 1(1)، 106-138.
- 2 بوادقجي، عبد الرحيم،، الجدني، خزامى، (2010)، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - 26 (2)، 609 - 649.
- 3 جباري، شوقي، (2015)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاد، اختصاص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- 4 الحدد، محمد،، جباري، شوقي، (2015)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا- دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(31)، 150-173.
- 5 محمد، زايد. (2004). الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 1(1)، 117-148.
- 6 مختار، الفاتح. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010 م. مجلة أما راباك، 4 (11)، 1-27.
- 7 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2014)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت.

12-2 المراجع الأجنبية:

1. Abbas, s., Guellil, B., Seghir, M., Zakarya, Y.,(2015) Causal Interactions Between FDI, And Economic Growth :Evidence From Dynamic Panel Co-Integration, 2nd Global Conference On Business, Economics, Management And Tourism, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.
2. Abed, T. G. (2003). Why the Middle East and North Africa region has lagged in growth and globalization. *Financ. Dev.*, 40(1), 10-14.
3. Al Nasser, O. M. (2010). How does foreign direct investment affect economic growth? The role of local conditions. *Latin American Business Review*, 11(2), 111-139.
4. Al Sewilem, M. (2012). The legal framework for foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: theory and practice (Doctoral dissertation, SOAS, University of London).
5. Batten, J. A., Vo, X. V. (2009). An analysis of the relationship between foreign direct investment and economic growth. *Applied Economics*, 41(13), 1621-1641.
6. Bilgic, E., (2007), Causal Relationship Between Foreign Direct Investment And Economic Growth In Turkey, Master Degree Project In Economics And Finance. School Of Technology And Society, Turkey. 1- 28.

7. Blomström, M. ,(1986), Foreign Investment And Productive Efficiency: The Case Of Mexico, *Journal Of Industrial Economics*, 35:117–110.
8. Buchanan, B. G., Le, Q. V., Rishi, M., (2012), Foreign Direct Investment And Institutional Quality: Some Empirical Evidence. *International Review Of Financial Analysis*, 21, 81–89.
9. Dinh, T. T. H., Vo, D. H., & Nguyen, T. C. (2019). Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(4), 176.
10. Elder, J., & Kennedy, P. E. (2001). Testing for unit roots: what should students be taught?. *The Journal of Economic Education*, 32(2), 137–146.
11. Forte, R., & Moura, R. (2013). The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence. *The Singapore Economic Review*, 58(03), 1350017.
12. Hermes, N., & Lensink, R. (2003). Foreign direct investment, financial development and economic growth. *The journal of development studies*, 40(1), 142–163.
13. Herzer, D., & Klasen, S., Nowak–Lehmann, D. (2008). In search of FDI–led growth in developing countries: The way forward. *Economic Modelling*, 25(5), 793–810.
14. Hong, L. (2014). Does and how does FDI promote the economic growth? Evidence from dynamic panel data of prefecture city in China. *IERI Procedia*, 6, 57–62.
15. Iamsiraroj, S., & Doucouliagos, H. (2015). Does growth attract FDI? *Economics E–Journal*, 9, 1–35.
16. IEMS. (2013). FDI flows in the MENA region: Features and impacts. *Institute for Emerging Market Studies (IEMS)*, 13(01).
17. Jensen, N. M., (2003), Democratic Governance And Multinational Corporations: Political Regimes And Inflows Of Foreign Direct Investment. *International Organization*, 57 (3): 587–616.
18. Jiménez, A. (2011). Political risk as a determinant of Southern European FDI in neighboring developing countries. *Emerging Markets Finance and Trade*, 47(4), 59–74.
19. Kandil, M., (2011), Financial Flows To Developing And Advanced Countries: Determinants And Implications. *International Journal Of Development Issues*, 10(1), 60–91.
20. Mamingi, N., & Martin, K. (2018). Foreign direct investment and growth in developing countries: evidence from the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States. *CEPAL Review*.

21. Maric, K., & Shukarov, M. (2017). The Role of Institutions in Attracting Foreign Direct Investments. KnE Social Sciences, 374–378.
22. Mohamed, S. E., & Sidiropoulos, M. G. (2010). Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: an empirical investigation. Journal of economic development, 35(2), 75 –95.
23. Simionescu, M.,(2016), The Relation Between Economic Growth And Foreign Direct Investment During The Economic Crisis In The European Union. 34 (1): 187–213.
24. Toda, H., Yamamoto, T., (1995), Statistical Inference In Vector Auto Regressions With Possibly Integrated Processes, Journal Of Econometrics 66: 225–250.
25. Torrisi, C. R. (1985). The determinants of direct foreign investment in a small LDC. Journal of Economic Development, 10(1), 29–45.
26. Yousef, T. M. (2004). Development, growth and policy reform in the Middle East and North Africa since 1950. Journal of Economic Perspectives, 18(3), 91–115.

13- الملحق الإحصائي:

معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	
GR	FDI	year
0.0758	0.0063	1990
0.0653	0.0074	1991
0.0744	0.0065	1992
-0.0166	0.0112	1993
0.0606	0.0211	1994
0.0447	0.0074	1995
0.1178	0.0055	1996
0.0593	0.0049	1997
0.0687	0.0048	1998
0.0761	0.0149	1999
0.1486	0.0138	2000
0.0372	0.0053	2001
0.0592	0.0060	2002
-0.0068	0.0069	2003
0.1293	0.0105	2004
0.1088	0.0166	2005
0.0415	0.0190	2006
0.1266	0.0296	2007
0.0466	0.0278	2008
0.0004	0.0466	2009
0.0609	0.0245	2010